خوسيه ماريا الرئيس التنفيذى لشركة «العربية»:

سوق الأسمنت مشبّعة.. وطرح الرخص الجديدة غير مجدٍ

■ خفضنا تكلفة إنتاج الطن 50 جنيهًا.. ونجحنا فى اختراق السوق اليمنية

شريف عمر

فى حوار متنقل بين الإسبانية والانجليزية والعربية، يُلخص خوسيه ماريا، الرئيس التنفيذى لشركة العربية للأسمنت، التحديات التى تواجه صناعة الأسمنت فى السوق المصرية، والتى حددها فى ارتفاع التكاليف، وانخفاض الطلب محليا، علاوة على توجه الحكومة لطرح رخص جديدة للأسمنت.

فى البداية، وصف ماريا تأثير خفض الجنيه على أنشطة «العربية للأسمنت» بالحايد على المدى القصير، بسبب انخفاض المبيعات فى السوق المحلية، بالتزامن مع انخفاض قدرة الشركة على زيادة الصادرات.

ورأى أن تأثير خفض الجنيه سيكون إيجابيًا على المدى القصير، وسيساعد على زيادة اهتمام رؤوس الأموال باختراق السوق المصرية، لكنه أكد أهمية عمل الحكومة المصرية على إضافة المزيد من الحزم التحفيزية للمستثمرين خلال الفترة المقبلة، دون الارتكان فقط لخفض الجنيه.

وأضاف أن هناك عددًا من الأولويات الواجب على الحكومة المصرية تنفيذها خلال المرحلة الراهنة، ومنها القضاء على مشكلات تسعير الأراضى للمشروعات الجديدة، بالإضافة لإجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية لعلاج خلل المنظومة الاستثمارية، علاوة على منع أى تداخل فى الصلاحيات بين الوزارات المختلفة، وهو الأمر الذى يعرقل العديد من المشروعات الضخمة.

وتابع: «لا يمكننا إغفال التخوفات الكبيرة للمستثمرين الأجانب الراغبين فى اختراق السوق المصرية من صعوبة تحويل الأموال للخارج، مؤكدا أنه يجب على الحكومة خلق آلية واضحة لضمان تحويل أرباح الشركات الأجنبية العاملة فى مصر للخارج، بكل حرية وفى أى توقيت.

وأشار إلى أنه فى حالة عدم نجاح الحكومة فى تحقيق الأهداف السابقة، فلن تستطيع حتى أى ثمار من خطوة خفض الجنيه، كما أنها قد تتجه خلال الشهور الستة المقبلة لإجراء خفض إضافى.

ولفت الرئيس التنفيذى لشركة العربية للأسمنت، إلى أن حالة عدم الوضوح التى تسيطر على السياسة المالية والنقدية للدولة فى العامين الأخيرين، عززت جاذبية القطاع العقارى، باعتباره أحد الملاذات المجلية الهامة لتخزين الثروات والأموال، وهو ما يصب إيجابا فى تنشيط مبيعات مواد البناء والتشييد، والتى يعتبر الأسمنت على رأسها.

انخفاض المبيعات محليا

عن انخفاض مبيعات الأسمنت فى السوق المحلية وانخفاض الطلب، فقد شرح بأن السوق المصرية بها 22 شركة لإنتاج الأسمنت، تنتج حاليا نحو 70 مليون طن سنويا، فى حين وصلت المبيعات المحلية فى العام الماضى لنحو 53 مليون طن، وهو ما يشير لوجود فائض فى الإنتاج، يدفع المنتجين لمحاولة تسويقه وبيعه ولو بأسعار مخفضة، فى محاولة لتقليل الخسائر.

> **الحكومة مطالبة بتحفيز الاستثمار وتسهيل خروج الأموال**

ولتدليل على معاناة شركات الأسمنت فى السوق المحلية، فقد استشهد بنتائج أعمال أغلبية شركات الأسمنت المقيدة فى البورصة المصرية، والتى سجلت تراجعا فى الأرباح أو تكبد خسائر كبيرة بنهاية 2015.

وأشار إلى أن شركته كانت من أوائل شركات الأسمنت المصرية التى لجأت لإدخال تكنولوجيا تشغيل المصانع بالوقود البديل والفحم والمخلفات الصناعية والزراعية، وهو ما ساعدها فى تقليل تكاليف الإنتاج، بنسبة توفير وصلت إلى 50 جنيهًا فى الطن الواحد.

وأكد أن شركته تستورد الفحم بشكل منتظم من بولندا، وأوكرانيا، وإسبانيا، من خلال الموانئ القريبة من المصنع فى السويس، مشددا فى الوقت نفسه على عدم مواجهة شركته أى صعوبات فى استيراد الفحم، نظرا لتوافر سيولة نقدية فى حساباتها بالبنوك المصرية، توظفها فى سداد مستحقات موردى الفحم من البلدان الثلاثة.

الرخص الجديدة للأسمنت

وأكد ماريا شراء «العربية للأسمنت» كراسة الشروط التى طرحتها الحكومة للرخص الجديدة للأسمنت، ولكنه استدرك بالقول: «ليس معنى شراء الكراسة أن «العربية للأسمنت» ستحصل على رخصة جديدة فى مصر».

وأضاف: كنا نأمل من شراء كراسات الشروط فى التعرف على رؤية وإستراتيجية الحكومة المصرية فى طرح الرخص الجديدة، والوصول لآجلة نهائية حول نوايا الحكومة لإطلاق تلك الرخص، وكيفية استفادة السوق المصرية.

وأوضح أن شركات الأسمنت المحلية تنتج حاليا 70 مليون طن سنويا، وبإمكانها زيادتها لتصل إلى 80 مليون طن، والتى تمثل الطاقة الإنتاجية القصوى للمصانع، فى حين تدور معدلات الاستهلاك المحلية بالقرب من 53 مليون طن سنويا، لذا فمن غير المنطقى إطلاق رخص جديدة بداخل سوق وصلت لمرحلة التشبع فى الأسمنت.

وكان إسماعيل الجابر، رئيس هيئة التنمية الصناعية، قد أكد فى تصريحات سابقة مطلع العام الحالى، أن الدراسات تشير إلى أنه فى عام 2023 ستكون الفجوة أكثر من 24 مليون طن. وهذه الفجوة لا يجب انتظار وقوعها، إضافة إلى أنه فى المستقبل القريب قد يكون الحال أفضل

خوسيه ماريا

فى الدول القريبة، بما يستوجب الإنتاج، وهذه المصانع تكون قادرة على التصدير للمنطقة وللسوق الأفريقية.

ولفت الى أن شركته كانت مهتمة بالحصول على رخصة جديدة لإنتاج الأسمنت بالقرب من محافظة السويس، ضمن الرخص التى أعلنت عنها وزارة الصناعة والتجارة، وتتضمن إنشاء مصنعين جديدين للأسمنت بها ضمن الرخص الجديدة، رغم تأكيده أن منطقة السويس باتت مشبعة للغاية بمصانع الأسمنت. ويرى أن الحكومة تستهدف الحصول على أموال جديدة عبر طرح رخص جديدة للأسمنت، ولكن من الناحية الواقعية فإن مسألة ترويج تلك الرخص صعبة للغاية بسبب إرتفاع التكاليف، بالإضافة لانخفاض جاذبية الاستثمار فى قطاع الأسمنت المصرى حاليا.

جدوى بيع الرخص

وتابع بأنه فى حال نجاح الحكومة فى بيع الرخص المطروحة، فستحصل على 400 مليون جنيه على سبيل المثال، ولكن هذه الأموال سيقابلها خروج نحو 2 مليار دولار لخارج السوق المصرية تتمثل فى تكاليف شراء معدات وآلات وأفران تشغيل مصانع الأسمنت، والتى يتم استيرادها بالكامل.

وقال خوسيه: «لست متفائلا بشأن تلك الرخص الجديدة»، مؤكدا أن هدف الحكومة هو جذب الاستثمارات، وليس خروج الأموال المحلية للخارج وهو ما سيظهر عبر شراء أفران ومعدات إنشاء المصانع الجديدة للأسمنت، كما أن هناك طرقًا أكثر فعالية للاستثمار فى مجال الأسمنت، منها

> **حدة المنافسة تعرقل ضخ استثمارات جديدة بالخرسانة الجاهزة**

الاستحواذ على أى شركة قائمة بالفعل واستغلال فترة تراجع الأرباح لإقناع مساهميها بالبيع، مؤكدا أن تكلفة هذا البديل أقل من إنشاء مصنع جديد.

وأشار إلى أن «العربية للأسمنت» لم تتخذ قرارًا نهائيًا حول المشاركة فى الرخص الجديدة للأسمنت من عدمه، ولكنه اكتفى بالقول: «من خلال الأسباب السابق ذكرها يمكنكم الحكم على رؤية العربية للأسمنت فى التعامل مع الرخص المطروحة».

أسواق تصديرية جديدة

وأضاف أن شركته تحاول قدر الإمكان فتح أسواق تصديرية فى المنطقة العربية والأفريقية، إلا أن انخفاض تنافسية منتجات الأسمنت المصرى مقابل نظرائه فى تركيا، وباكستان، وإيران، واليونان، يقلل من فرص اختراق أسواق جديدة، ولكنه نوه بنجاح العربية للأسمنت فى تصدير شحنة من الأسمنت لداخل الأراضى اليمنية نهاية العام الماضى.

وألمح ماريا إلى أن شركته تمتلك حاليا 3 محطات للخرسانة الجاهزة، لكنه أشار إلى صعوبة الاستثمار فى هذا المجال بسبب حدة المنافسة فى السوق المصرية، وعدم التزام الشركات المتنافسة بالقواعد البيئية المنظمة لهذا الاستثمار، فيما يتعلق بالصناعة والنقل والتوزيع، مؤكدا فى الوقت نفسه أن الشركة لا تزال تعزز الاستثمار بهذا المجال.

وقال الرئيس التنفيذى لشركة العربية للأسمنت إن الشركة ليست لديها أى أزمات أو صراعات مع أى من المساهمين المصريين بهيكل الملكية، ملمحا إلى أن الشركة تعمل فى سوق حرة، وفى حال تضرر أى من المساهمين فهناك إمكانية لشراء حصته فى أى وقت، متى رغب فى ذلك.

وتأسست «العربية للأسمنت» فى عام 1997، ويقع مصنعها فى محافظة السويس، وتعد مشروع شراكة بين مجموعة Cementos La Union الإسبانية، ومجموعة من المستثمرين المصريين، وتنتج نحو 5 ملايين طن سنويا.

وبلغ رأسمال الشركة 757.5 مليون جنيه، موزعا على عدد 378.7 مليون سهم، بقيمة اسمية 2 جنيه للسهم.

وارتفعت أرباح «العربية للأسمنت» بنسبة 22% خلال الشهور التسعة الأولى من 2015 لتبلغ 246.3 مليون جنيه، مقابل 201.8 مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام قبل الماضى.

«الاستشارات المالية» لـ«صناعة الأسمنت»

«خوسية ماريا مارجريناء إسبانى الجنسية، والرئيس التنفيذى لشركة العربية للأسمنت.

انضم ماريا للعربية للاسمنت منذ شهر يناير من عام 2005 لتولى مسئولية ادارة العمليات، ثم ترقى فى الشركة حتى وصل لمنصب الرئيس التنفيذى.

كما تولى رئاسة شركة الأندلس للخرسانة الجاهزة – احدى الشركات التابعة لشركة العربية للاسمنت منذ ابريل 2009 وحتى الآن، وخلال عام 2005 تولى منصب المدير العام لمؤسسة "اكسنتشر" الاستشارية، وسبقها بالعمل كشريك فى شركة "link, SCP" خلال الفترة من فبراير 2003 وحتى يناير 2004، وتعمل تلك الشركة فى المشروعات المرتبطة بمجال التمويل، وإدارة المشروعات وتنفيذ تخطيط موارد المؤسسات، وفى مارس 2001 عمل مديرا فى مكتب "ديلويت" العالمى للاستشارات المالية، وظل فى منصبه حتى فبراير 2003، وتهتم ديلويت بتقديم استشارات الإدارة العامة، ويحوث السوق على التخطيط الاستراتيجى، فى قطاعات الغاز والنفط البناء.

وخلال الفترة من 1998 وحتى 2002 عمل كمدير عام بمؤسسة "برايس ووترهاوس" كوبرز، مع التركيز على مجال الاستشارات لشركات النفط والغاز.

وحصل على شهادة خبرة بصناعة الأسمنت من معهد FLSMIDTH فى 2005، ومن معهد إمبريسا IMBA، الرائد فى مجال التسويق والتمويل، حصل على شهادة دراسية للفترة من أكتوبر 2003 – ديسمبر 2004، وقضى فترة فى جامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا.

وتخرجفى جامعة كاتالونيا فى جنوب اسبانيا، فى عام 1996.

There is no need for launching new cement licenses

Cement market is saturated … there is no need for launching new cement licenses

We reduced production cost by EGP 50 per ton… we broke into Yemeni markets:n Jose Maria

Jose Maria, ACC Chief Executive Officer, sheds light on the main problems which face cement industry in Egypt including high production cost, low demand on cement in addition to launching new cement licenses. In regard with the effect of EGP devaluation, Maria said that this decision will have a neutral impact on ACC's activities due to decline in local market sales and the company's in ability to increase exports. He also said that EGP devaluation will have a positive effect on the short term as it will help in attracting new investments to Egyptian market and he also stressed on the necessity of offering more incentives for investors during the next period. Maria stated that there are number of priorities that should top the government's agenda, including eliminating land pricing problem for the new projects and instituting more legislative reform in addition to avoiding any overlapping between different ministries' missions, the theme which hinders establishing a lot of the mega projects. "New foreign investors' concerns regarding transferring money abroad cannot be overlooked" Maria said, stressing on the necessity of creating clear mechanism to guarantee transferring investors' profits abroad. He pointed out that the success of EGP devaluation decision depends on achieving all of above targets. He pointed out that the unclear vision of the state's financial policy in the last 2 years has helped in boosting real estate sector in Egypt, the theme which negatively affects the sale of building and construction materials including cement. He attributed the decline in local market sales to producers surplus , explaining that there are 22 cement companies in the local market producing 70 mn tons annually, while the local consumption has reached 53 mn tons last year. He also revealed that his company was one of the first companies that have turned to use coal and alternative fuel to cut production cost by about EGP 50 per ton. He said ACC imports coal from Ukraine, Poland, South Africa and Spain, revealing that his Company doesn't face any difficulties in the import of coal due to the availability of cash in their accounts in Egyptian banks. In regard with buying new cement licenses' term sheet, Maria said his company is one of the major companies in cement market and we wanted to know all the details, without applying to the new licenses. Ismail Gaber, Chairman of IDA has expected cement gap to reach 24 mn tons in 2023, however, these expectations are untrue. Maria said that may be the government aims at collecting some funds, but it will lose -- for example -$ 2 bn in return of collecting 400 bn, to import all needed equipment for the new plants. He also pointed out that acquiring one of the cement companies which are listed on EGX is less costly than pumping new investments through getting new cement licenses. Maria stated that ACC is trying its best to break into new markets in the Arab and African region; however, the Egyptian cement is less competitive compared to Turkish, Pakistani and Iranian cement. He also revealed that the Company has succeeded to export cement shipment to Yemeni markets by end of last year. He said that the Company owns 3 ready mix concrete stations, pointing out to the difficulty of investing in this field as some companies do not abide by the environmental regulations. Arabian Cement Company (ACC) was first established in 1997 by a group of Egyptian entrepreneurs, who aspired to establish a leading Egyptian cement company. The cement factory is located in the Suez Governorate.

The company is a joint venture between Cementos La Union, a Spanish investor holding the majority of shares, and a group of Egyptian investors, it produces five million tons of first quality cement. Arabian Cement capitalized at EGP 757.5 million, divided into 378.7 million shares at EGP 2 par value each. It is worth mentioning that ACC net profits has increased to EGP 246,3 mn during the first 9 months of 2015, compared to EGP 201,8 mn during the same period of 2014, with 22% increase.